



قياس وتحليل أثر الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار في المملكة العربية السعودية

Measuring And Analyzing the Impact of Economic Openness on the Investment in the Kingdom of Saudi Arabia

د. عماد عمر أبكر أحمد *

Dr. Emad Omar Abbker Ahmed

أستاذ مساعد، جامعة شقراء، (المملكة العربية السعودية)، البريد الإلكتروني: emadomar@su.edu.sa

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/20

تاريخ الاستلام: 2024/01/22

ملخص:

تقيس هذه الدراسة وتحلل أثر الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار في المملكة العربية السعودية. تعتمد الدراسة على بيانات سلسلة زمنية ربع سنوية للفترة من الربع الأول للعام 2010 إلى الربع الرابع من العام 2021م. وتتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتطبق طريقة الاقتصاد القياسي لبناء نموذج الانحدار الخطي، تقديره، واختباره. كذلك تطبق تقنيات اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك. توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للانفتاح الاقتصادي على الاستثمار. وأن الزيادة في الانفتاح الاقتصادي بريال تؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار 53 هللة. بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 16%، وذلك يوضح أن 16% من تغيرات الاستثمار في المملكة العربية السعودية يفسرها الانفتاح الاقتصادي. توصي الدراسة بزيادة الصادرات، الواردات، والانفتاح الاقتصادي لتعزيز الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح الاقتصادي، الصادرات، الواردات، التجارة الخارجية، الاستثمار، السعودية.

تصنيف JEL: F14، F12، F15، E22، F0.

Abstract:

This study measures and analyzes the impact of economic openness on the investment in the Kingdom of Saudi Arabia. The study employs on the quarterly timeseries data from the first quarter 2010 to fourth quarter 2021. It adopts descriptive analytic methodology, and applies econometrics techniques to build, estimate, and test the linear model. Furthermore, the study applies the techniques of unit-root test and cointegration. The results showed that economic openness has a significant impact on the investment, and that the increase in the economic openness by one Riyal causes an increase in investment by 53 Halalas. The explanatory power of the model is 16%; this reveals that 16% of the change in investment explained by economic openness in the Kingdom. The study recommends increasing of the imports, exports and economic openness to stimulate investment.

Keys words: Economic Openness, Exports, Imports, Foreign Trade, Investment, Saudia.

JEL classification codes: F14; F12; F15; E22; F0.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

ينفتح الاقتصاد نحو التعاملات التجارية مع العالم الخارجي فيما يخص الصادرات والواردات من السلع والخدمات، ويتوقع أن يكون لهذا الانفتاح أثر في تشغيل الموارد الاقتصادية المحلية من عمل، أرض، رأس المال، والتنظيم، ومن ثم يؤثر في الاستثمار. فالصادرات تمثل طلب خارجي على المنتجات المحلية، والزيادة فيها قد تحفز المنشآت المحلية المنتجة للسلع والخدمات إلى زيادة الاستثمار والتشغيل لتلبية الطلب الخارجي. ومن جهة أخرى تحتاج المنشآت الإنتاجية إلى سلع رأسمالية ومواد خام من العالم الخارجي تساعد في زيادة التشغيل والاستثمار. فالتغير في الانفتاح الاقتصادي كمتغير مستقل قد يؤدي إلى تغير في الاستثمار. ويرى (زدون وبن ديمة وبن جدو، 2019، صفحة 353) "إن عملية التوسع في الصادرات تؤدي إلى المنافسة الشديدة بين المشاريع بفعل المنافسة، وبالتالي تستفيد المشاريع المحلية مما يرفع مستوى إنتاجيتها فتزداد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لديها". ومن جهة أخرى يرى (Jang, 2021) أن زيادة الاستيراد من الدول المتطورة تقنياً يجعل العمال يتعلمون تقنيات الإنتاج المضمنة في السلع الأجنبية المستوردة، وذلك سيزيد النمو في إنتاج السلع المحلية. ويرى كل من (Jishun and Xiaoyu, 2023) أن الواردات تعزز التصنيع، تحسن التكنولوجيا، وتوسع وتنوع مدخلات الإنتاج، كما أن الواردات تمد المستثمر بمدخلات إنتاج ذات جودة عالية وتحتوي على تكنولوجيا متقدمة غير متوفرة في السوق المحلي، فالجودة العالية والأسعار المنخفضة والتنوع في الواردات سينعش إنتاجية المنشآت والتكنولوجيا. وعند استيراد الآليات والمعدات المتطورة فإن المنشآت يمكن أن تنتج النسخة المبتكرة الثانية من المنتج وهذا بدوره يزيد المنافسة بين المصانع المحلية لتطوير التكنولوجيا والصناعة. وبذلك يمكن القول إن الواردات تفيد المنشآت الإنتاجية وتعزز الاستثمار. تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الانفتاح الاقتصادي للعالم الخارجي على الاستثمار في اقتصاد المملكة العربية السعودية، ويقاس الانفتاح الاقتصادي بقسمة حاصل جمع الصادرات والواردات من السلع والخدمات على إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة باعتبار عام 2010م سنة أساس.

1.1 مشكلة الدراسة: يصعب للاقتصاد أن ينتج كل ما يحتاجه من سلع وخدمات، كما لا يمكن تصور وجود اقتصاد مغلق أو مكتفى ذاتياً، ويجب على الدولة أن تستورد ما تحتاجه من سلع وخدمات يصعب إنتاجها محلياً، وبذلك فإن الاستيراد من الخارج قد يؤثر على الاستثمار ويقلل من حدة المشكلة الاقتصادية. ويمكن للدول أن تحقق فائض في إنتاج بعض السلع والخدمات، فالمملكة لديها فائض بإنتاج النفط، ولا يمكنها أن تستهلك كل ما تنتجه من سلع وخدمات، وعدم تصدير الفائض إلى الخارج قد يؤثر سلباً على الاستثمار. لذلك يصعب تقييد التجارة الخارجية. وذكر (الزبون، 2019، صفحة 17) "قد تزايدت الأرباح والأموال المحصلة من التجارة الخارجية بسبب زيادة الطلب على السلع بجميع أنواعها الضرورية والكمالية وخصوصاً مع ظهور سلع جديدة أغلبها من السلع الالكترونية والاتصالات والتي أصبحت لا تعرف حدوداً أو وطناً كما أنها دخلت منطقة السلع الضرورية لكل فرد في المجتمع". لذلك يجب على الدولة أن تنفتح في تعاملاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى في مجال التصدير والاستيراد. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: ما هي العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والاستثمار في المملكة العربية السعودية؟

2.1 أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من أهمية موضوعها والدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الانفتاح الاقتصادي في تغيرات الاستثمار والحد من المشكلة الاقتصادية، فالاستثمار يؤدي إلى زيادة السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية وتقلل من حدة المشكلة الاقتصادية. كما أن هذه الدراسة تساهم في توفير معلومات تمثل إضافة إلى المصادر الثانوية في المكتبات، والتي يمكن للطلاب والباحثين في هذا المجال الرجوع إليها. كذلك تعمل الدراسة على تحديد مقدار تغيرات الاستثمار عندما يتغير الانفتاح الاقتصادي، وهذا يساعد في توفير معلومات تفيد متخذي القرار في الهيئة العامة للتجارة الخارجية ووزارة المالية للتخطيط لسياسات اقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي والاستثماري.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من الربع الأول للعام 2010م إلى الربع الرابع للعام 2021م، وذلك عن طريق الانحدار الخطي. كما تهدف إلى تغطية فجوة البحث في الدراسات السابقة التي أغفلت أثر الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي في بيئة الدراسة.

4.1 فرضية الدراسة: للإجابة على سؤال الدراسة سيتم اختبار الفرضية التالية: عدم وجود علاقة بين الانفتاح الاقتصادي والاستثمار في المملكة العربية السعودية.

5.1 منهج الدراسة وجمع البيانات: تجمع الدراسة بيانات متغيراتها من الهيئة العامة للإحصاء، ومن ثم بناء النموذج القياسي وتحديد إشارات معلماته، والتحقق من سكونها. ثم تقدير النموذج، وإجراء اختبارات إحصائية واقتصادية وقياسية للكشف عن المشاكل القياسية ومعالجتها، وذلك للوصول إلى تقديرات سليمة لقيم معلمات النموذج واختبار فرضية الدراسة. وبذلك فإن الدراسة ستتبع المنهج الوصفي التحليلي وتطبق طريقة الاقتصاد القياسي، وستستخدم برنامج E-views لتقدير النموذج.

6.1 حدود الدراسة: الحدود الزمنية للدراسة هي الفترة من الربع الأول للعام 2010م إلى الربع الرابع للعام 2021م، والحدود المكانية للدراسة هي المملكة العربية السعودية، وسيتم الحصول على بيانات الدراسة من مصدر ثانوي (الهيئة العامة للإحصاء، 2023م). وتتضمن الدراسة متغيرين هما: الانفتاح الاقتصادي (الصادرات زائداً الواردات مقسمة على الناتج المحلي)، والاستثمار، وكلها محسوبة بالأسعار الثابتة. الجدول (05) في الملحق يوضح بيانات الدراسة.

7.1 هيكل الدراسة: تتضمن الدراسة خمسة أقسام رئيسية، فالقسم الأول يمثل المقدمة، ويحتوي على مشكلة الدراسة، أهميتها، أهدافها، فروضها، منهجها، حدودها، وهيكلها. والقسم الثاني يمثل الإطار النظري والدراسات السابقة، ويشمل أهم نظريات التجارة الخارجية، الانفتاح الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، نظريات الاستثمار، الانفتاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والاستثمار، والدراسات السابقة. القسم الثالث يتضمن الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، ويشمل نموذج الانحدار الخطي، سكون متغيرات السلسلة وتكاملها، اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك، والمشاكل القياسية لنماذج الانحدار الخطي. القسم الرابع فيمثل تحليل النتائج ومناقشتها، وهو الجانب التطبيقي للدراسة، ويشمل على بناء النموذج وتحديد إشارات المعلمات، اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك. تقدير النموذج، اختبار المشاكل القياسية. ومناقشة النتائج. أما القسم الخامس فيمثل خاتمة الدراسة.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

سيتناول هذا الجزء نبذة عن نظريات التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، الانفتاح الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، نظريات الاستثمار، الانفتاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والاستثمار، والدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية والتعليق عليها.

1.2 نظريات التجارة الدولية:

معروف أن التجارة الخارجية تشمل الصادرات والواردات من السلع والخدمات. والصادرات هي قيمة السلع والخدمات التي تنتج في داخل الدولة وتباع خارجها، أما الواردات فهي قيمة السلع والخدمات التي تنتج خارج الدولة وتباع داخلها. وتوجد نظريات كثيرة تحدثت عن التجارة الخارجية ومنها على سبيل المثال، المذهب التجاري، ويمكن القول إن التجاريين يسعون لتحقيق فائض في الميزان التجاري لجلب الذهب والفضة إلى الدولة. وفي هذا المجال ذكر كل من (صادق، ودريال، 2019) أن توماس مون (1571م-1641م) من أهم كتاب المذهب التجاري، وأن المذهب التجاري فسر التبادل القائم بين البلدان وأوضح أن ثروة البلد تقاس بمخزونها من الذهب والفضة، فنادى التجاريون بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات. وفي هذا الصدد يختلف معهم آدم سميث في مفهوم الثروة التي تعني عنده السلع والخدمات وليس فقط الذهب والفضة. وتناول سميث نظرية الميزة المطلقة. ويرى (العلواني، والعساف، والمحمدي، 2022، صفحة 80) أن هذه النظرية "تعود للاقتصادي الكبير آدم سميث Adam Smith من خلال كتابه بحثه في طبيعة وأسباب ثروة الأمم سنة 1776م، وهذه النظرية المستندة على مبدأ تقسيم العمل الدولي تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية. وتتلخص هذه النظرية بأن كل بلد يتخصص بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزة مطلقة في إنتاجها. عليه فالتجارة بين البلدان تكون مفيدة لجميع البلدان المشاركة فيه". وتعتبر الميزة النسبية لدايفد ريكاردو من أهم نظريات التجارة الدولية، فهو يرى أن التجارة الدولية يمكن أن تتم حتى في ظل عدم وجود

ميزة مطلقة لإنتاج السلع، وأن الميزة النسبية هي سبب قيام التجارة الدولية. وأوضح (الزبون ، 2019) أن هناك مجالاً لإنتاج السلع والخدمات في الدولة إذا امتلكت الميزة النسبية لإنتاجها، وأن العلاقات بين الدول تقاس من خلال النفقات على الميزة النسبية. وفي ظل التنافس الحر فإن السلع المستورة ذات التكلفة العالية محلياً ستؤدي إلى تحفيز الناتج وتطوره.

2.2 الانفتاح الاقتصادي Economic Openness:

توجد العديد من المصطلحات للانفتاح الاقتصادي، مثل الانفتاح التجاري Trade Openness، الانكشاف الاقتصادي، والعمولة الاقتصادية، وهي تستخدم كمترادفات في العديد من الدراسات، لكن الانفتاح الاقتصادي هو الأكثر استخداماً. والانفتاح الاقتصادي يعني زيادة التكامل الدولي في التجارة والمال، ويقاس بدرجة مساهمة العوامل الخارجية في الاقتصاد المحلي. ويقسم بناءً على نوع الانفتاح المراد قياسه إلى حقيقي أو مالي (Gräbner., Heimberger., Kapeller., & Florian. 2021). ويعرفه (بأداوي والياس ومصطف. 2021، صفحة 6) "بأنه تحرير القطاع الخارجي، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات من وإلى الخارج وتحريرها من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية". ويرى كل من (قروي وبلقاسم، 2018، صفحة 241) "أن مفهوم الانفتاح الاقتصادي يتضمن حرية الاستثمار والتجارة والذي يعني فتح المجال لرأس المال الوطني والأجنبي للعمل ضمن الحدود الوطنية دون قيود مما يفضي إلى جعل الاقتصاد الوطني (أسواق الصناعة، الزراعة، المال... الخ) عرضة للمنافسة والاستثمار دون قوانين تقيده (رخص أو إجازات أو ضوابط أو تعريفات جمركية أو شروط معينة... الخ) بينما ينطوي عكس ذلك كله تحت مفهوم الحماية". ويعرف (Qiannan., Xiaowen., Miraj., & Zekai (2022) الانفتاح الاقتصادي بأن مقياس يعبر عن أهمية الواردات والصادرات في التنمية الاقتصادية، وهو يقاس بقسمة إجمالي الواردات زائداً إجمالي الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي، وكلما زادت درجة هذا المؤشر زادت أهمية دور التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي. ومفهوم الانكشاف الاقتصادي لا يبتعد عن ذلك عند (الزركوش، 2019، صفحة 339) "فهو يشير إلى نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي".

3.2 الناتج المحلي الإجمالي GDP:

"يقصد به القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لكل السلع والخدمات المنتجة خلال مدة زمنية (سنة غالباً) داخل الحدود السياسية للبلد، ويتوصل إلى هذه القيمة بضرب الكميات المنتجة من السلع المختلفة في أسعارها" (السهماني، 2016، صفحة 37). والمعروف أن الناتج المحلي الإجمالي عندما يحسب بالأسعار الثابتة يسمى ناتج محلي إجمالي حقيقي Real GDP، وبذلك يتم استبعاد أثر تقلبات الأسعار والحصول على القيمة الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة. ويحسب بعدة طرق من بينها طريقة القيمة المضافة أو طريقة الدخل، لذلك يمثل الدخل.

4.2 نظريات الاستثمار:

يمكن القول إن نظريات الاستثمار حددت المتغيرات المستقلة التي تؤثر في الاستثمار باعتباره متغير تابع، وبذلك فهي تعتبر دوال للاستثمار. والمعروف أن الاستثمار هو أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، الطلب الكلي، أو العرض الكلي. ويحسب بطريقة الناتج، الانفاق، أو التكلفة. ويتكون من التغير في المخزون ورأس المال الثابت. ويعرف (المانع، 2021، صفحة 16) الاستثمار "بأنه الشيء الجدير بالشراء (من الأصول ووسائل الإنتاج)؛ لأنه ذا نفع يستخدم في المستقبل. أو هو: ضخ أموال أو رؤوس أموال في مقالة، بانتظار الحصول على الربح". وقد تطرقت العديد من النظريات إلى الاستثمار وحددت المتغيرات التي تؤثر فيه. ونذكر منها نظرية الكفاية الحدية لرأس المال لصاحبها جون مينارد كينز الذي أوضح أن حجم الاستثمار الأمثل يتحدد بالناتج الحدي لرأس المال أو الكفاءة الحدية لرأس المال، ويتم اختيار المشروع الذي يحقق كفاءة حدية لرأس المال يفوق سعر الفائدة (Ru and Xin, 2020). ووفقاً لنظرية q للاستثمار لمؤلفها جيمس توبن في العام 1969م، أن الاستثمار الأمثل للمنشأة يعتمد طردياً بنسبة قيمة رأس المال المادي إلى تكلفة إحلال رأس المال، وهذه النسبة تسمى q توبن (Prombutr and Lockwood, 2020). وفي نظرية معجل الاستثمار البسيط والتي تنسب للعالم كلارك. فيري كل من (حسن والصيد، 2018، صفحة 150) "أن مبدأ المعجل البسيط يشير إلى أن الاستثمار يتجه إلى التناسب مع حجم التغيرات التي تحدث في الدخل والناتج".

5.2 الانفتاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:

دخلت المملكة في العديد من الاتفاقيات لتحقيق الانفتاح الاقتصادي، منها، اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (دول الافتا)، والتي تهدف إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات من خلال إزالة أو تخفيض التعرفة الجمركية، والحد من تطبيق الإجراءات. وهي تحقق العديد من المزايا، منها تحرير التجارة في السلع مع استثناء بعض السلع الصناعية من الإعفاء لأسباب دينية أو بيئية أو صحية، كذلك تحرير التجارة في الخدمات من خلال تقديم التزامات أعلى من تلك المقدمة في إطار منظمة التجارة العالمية والحد من القيود المطبقة من خلال التشريعات المحلية، ومن المزايا أيضاً تمكين موردي الخدمات والمنتجين من الدول الأعضاء بالاتفاقية التقدم على المناقصات الخاصة بالمشترى الحكومية، ووجود آلية لتسوية المنازعات. (الموقع الرسمي للهيئة العامة للتجارة الخارجية، 2023).

6.2 العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والاستثمار:

يؤكد (الزبون، 2019، صفحة 18) "من خلال عوائد الصادرات يمكن الانفاق على المشاريع الاستثمارية". أي أن الصادرات تعزز الاستثمار. ويرى (فرج والمنصور و خليل. صفحة 72) أن: "الانفتاح التجاري يتيح فرصاً أكبر للاستثمار". ويرى كل من (قبايلي ودباي، 2012، صفحة 371) "إن الانفتاح التجاري يقرب السلع متطورة التكنولوجيا والخدمات إلى المستثمرين بما يساهم في تطورهم الإنتاجي". وتوصل (Kitonyo, 2020) إلى أن الانفتاح التجاري والتحرير الاقتصادي يعززان الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا). كما توصلت (Iulia, 2022) إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تذهب إلى الدول التي تدعم الانفتاح التجاري. "يعد مؤشر الانفتاح الاقتصادي للدولة مؤشراً في غاية الأهمية لجذب الاستثمار والمستثمرين" (أبو رياش وغزو، 2022، صفحة 401). يتضح مما سبق أن الانفتاح الاقتصادي يمكن أن يزيد الاستثمار، وأن تقييد التجارة الخارجية يمكن أن يخفض الاستثمار.

7.2 الدراسات السابقة:

بحسب اطلاع الباحث، فإن الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

دراسة (Dmitry., Maxim., & Max, 2018): بعنوان أثر استهلاك الطاقة، الانفتاح التجاري، وسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الروسي وبيلاروسيا. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن الانفتاح التجاري يؤثر تأثير إيجابي ومعنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير والطويل. دراسة (عبدالعزیز وعبدالقادر، 2019): تناولت الدراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة من 1990 إلى 1917م، ومن أهم ما توصلت إليه وجود تأثير إيجابي لمؤشرات الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي. دراسة (Ali, and Rafiq, 2019): بعنوان تحليل درو الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي لباكستان. اتبعت الدراسة طريقة اختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك لبناء النموذج القياسي. ومن أهم ما توصلت إليه أن الانفتاح التجاري ليس له دور في رفع النمو الاقتصادي في باكستان. دراسة (قبايلي ودباي، 2022): تناولت أثر الحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2002 إلى 2019، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم ما توصلت إليه أن زيادة الحرية التجارية يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي. دراسة (HUONG, and LY, 2022): بعنوان أثر الانفتاح التجاري على الأداء الصناعي على مستوى المنطقة والإقليم في فيتنام. استخدمت الدراسة بيانات سنوية مقطعية لست مناطق اقتصادية وبيانات شهرية لعدد 68 إقليم خلال الفترة من 2005 إلى 2015م، وتوصلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري يلعب دور مهم في مضاعفة الأداء الصناعي على مستوى المنطقة والإقليم. دراسة (حيمور، 2023): بعنوان نمذجة اقتصادية وقياسية لتأثير مساهمة الانفتاح التجاري في تحسين الأداء الاقتصادي الجزائري في الفترة من 2000 إلى 2020م، واتبعت الدراسة طريقة الاقتصاد القياسي، وهدفت إلى معرفة مدى مساهمة الانفتاح التجاري والتجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. وأهم ما توصلت إليه أن متوسط نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 56.39%.

استفادت الدراسة الحالية من بعض الدراسات السابقة في تحديد منهج الدراسة وطريقة القياس. ويلاحظ أن معظم الدراسات السابقة تناولت تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي وأخرى على الاستثمار الأجنبي، ولذلك توجد فجوة بحثية وهي أغفال الاستثمار المحلي في بيئة التطبيق، ولم يجد الباحث دراسة تناولت قياس وتحليل أثر الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار (المحلي والأجنبي). وتتم هذه الدراسة في بلد (المملكة العربية السعودية) يتميز بميزة نسبية في إنتاج النفط وتصديره.

3. الطريقة والأدوات:

تستخدم الدراسة طريقة الاقتصاد القياسي التي تبدأ ببناء النموذج القياسي، وهو نموذج الانحدار الخطي، وتحديد إشارات معلماته، وتعمل على التحقق من سكون متغيرات الدراسة وتكاملها، ثم تقدير النموذج وتشخيص مشكلاته القياسية وعلاجها. واختبار الفرضيات، وستستخدم برنامج E-views لتقدير النماذج.

1.3 نموذج الانحدار الخطي:

يعبر نموذج الانحدار الخطي عن العلاقة بين متغير تابع من جهة ومتغير واحد مستقل أو أكثر. فإذا كان متغير مستقل واحد فيعرف بنموذج الانحدار الخطي البسيط، وإذا كان أكثر من متغير مستقل فهو نموذج انحدار خطي متعدد (فرج والمنصور و خليل، 2014). ومعروف أن طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) تستخدم في تقدير نماذج الانحدار الخطي، وعند استخدامها يتم التأكد من تطبيق شروطها، وهي أن الوسط الحسابي لحد الخطأ العشوائي يساوي الصفر، وثبات تباين حد الخطأ العشوائي وتغايره وعدم ارتباطه مع المتغير (المتغيرات المستقلة)، وأيضاً عدم ارتباط حد الخطأ العشوائي ذاتياً مع قيمته في الفترات السابقة، عدم وجود ارتباط خطي تام أو مرتفع بين المتغيرات المستقلة. عدم تحقيق أحد هذه الشروط يؤدي إلى ظهور أحد المشكلات القياسية، مثل عدم السكون، اختلاف التباين، الارتباط الذاتي، الانحدار الزائف.

2.3 سكون بيانات متغيرات السلسلة الزمنية وتكاملها:

تعرف السلاسل الزمنية بأنها بيانات مجمعة ومرتبطة مع الطابع الزمني t الذي يصاحب كل عنصر (Giacomo, and Claudio, 2023). وبما أن متغيرات الدراسة ربع سنوية تأخذ الفترة الزمنية (t) من الربع الأول للعام 2010 إلى الربع الرابع للعام 2021م، لذلك تعتبر بيانات سلسلة زمنية. ومن شروط سكون بيانات متغيرات السلسلة الزمنية ثبات وسطها الحسابي، وثبات تباينها عبر الزمن، وعدم ارتباط حد خطأها مع نفسه في الفترات السابقة. وإذا تحققت هذه الشروط تسمى سلسلة زمنية ساكنة أو متكاملة من الدرجة صفر. وهي تتضمن شرط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير نماذج الانحدار الخطي. ويمكن القول إن بيانات متغيرات السلسلة الزمنية تصبح متكاملة من الدرجة الأولى إذا سكنت بعد أخذ الفرق الأول، وتصبح متكاملة من الدرجة الثانية إذا سكنت بعد أخذ الفرق الثاني. لذلك يجب اختبار سكون متغيرات الدراسة كل على حده لتحديد درجة تكاملها باستخدام اختبار جذر الوحدة، ومن ثم إجراء اختبار التكامل المشترك لجونسون. ويعتبر اختبار جذر الوحدة Unit Root Test من الاختبارات المستخدمة للتحقق من سكون بيانات متغيرات السلسلة الزمنية. وتوجد اختبارات عديدة لجذر الوحدة، ومنها اختبار فليبس-بيرون (PP) Phillips-Peron. واختبار ديكي فولر المعدل Augmented Dickey Fuller. وفرضية العدم لهذا الاختبار هي عدم سكون بيانات السلسلة الزمنية؛ أي يوجد جذر وحدة. ومن الاختبارات المستخدمة للكشف عن علاقة مستقرة بين المتغيرات في المدى الطويل اختبار التكامل المشترك Co-Integration Test، ويسمى اختبار التكامل المتساوي أيضاً. ويقال إن المتغيرات متساوية التكامل إذا شهدت تصاحب توازني طويل المدى، ولم تبتعد عن بعضها البعض. والمعروف أن فرضية العدم لهذا الاختبار هي عدم وجود تكامل مشترك.

3.3 أهم المشاكل القياسية لنماذج الانحدار الخطي:

مشكلة اختلاف التباين Heteroscedasticity: وتعرف بأنها تغير حد الخطأ العشوائي كدالة في عوامل غير مضمنة في النموذج (Astivia and Zumbo, 2019). وفرضية العدم لهذا الاختبار هي عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي. ومن أهم طرق الكشف عن هذه المشكلة اختبار وايت White Test.

مشكلة الارتباط الذاتي Auto-Correlation: هو الارتباط بين قيم حدود الخطأ العشوائي ذاتيا عبر فترات زمنية مرتدة والتي يفترض أن تكون قيمته مساوية للصفر، وعند عدم تحقيق هذا الافتراض فإن قيمة حد الخطأ العشوائي في الفترة الزمنية t يرتبط بقيمة حد الخطأ العشوائي في الفترة $t+d$ ، بمعنى أن التباين المشترك لا يساوي صفر (تالي وطاهر، 2021). والمعروف أن فرضية العدم لهذا الاختبار هي عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم حد الخطأ العشوائي. والمعروف أيضاً أ، اختبار ديبرن-واتسون DW، واختبار آرش ARCH يستخدمان لتشخيص هذه المشكلة. ومن طرق علاج مشكلة الارتباط الذاتي إضافة دالة الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى $(AR(1))$ إلى النموذج (Dougherty, 2011).

مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression: فبسبب ظهورها هو عدم سكون بيانات السلسلة الزمنية، وذلك يؤدي إلى وجود جذر الوحدة Unit Root، ويمكن استخدام التكامل المشترك لعلاجها. Ghulam, Saud, Atiq, and Muhammad. (2021).

4. تحليل النتائج ومناقشتها:

سيتم تطبيق طريقة الاقتصاد القياسي في هذا الجزء من الدراسة، والتي تبدأ ببناء النموذج القياسي وتحديد إشارات معلماته، والكشف عن سكون بيانات متغيرات الدراسة وتكاملها، ثم قياس مقدرات النموذج وتشخيص مشكلاته القياسية وعلاجها، واختبار فرضيات الدراسة.

1.4 بناء النموذج وتحديد إشارات المعلمات:

الجدول (05) في الملحق يوضح بيانات الدراسة. وسيتم استخدام الدالة اللوغاريتمية لبناء نموذج انحدار خطي بسيط فيه المتغير المستقل X_{1t} يمثل لوغاريتم الانفتاح الاقتصادي (الصادرات زائداً الواردات تقسيم الناتج المحلي الاجمالي) والمتغير التابع Y_t هو لوغاريتم الاستثمار. وبذلك يصبح النموذج القياسي المقترح كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \mu_t \quad \dots (01)$$

حيث أن β_0 يمثل الحد الثابت للنموذج، ويتوقع أن يكون موجب الإشارة. β_1 هو الميل، ويوضح أثر التغير في الانفتاح الاقتصادي بوحدة واحدة على الاستثمار، ويتوقع أن يكون موجب الإشارة. μ_t : حد الخطأ العشوائي. t : الفترة الزمنية وتمتد من الربع الأول للعام 2010 إلى الربع الرابع للعام 2021م.

2.4 اختبار جذر الوحدة Unit root test: الجدول (01) يوضح نتائج اختبار فليبس-بيرون (PP) Phillips-Peron للكشف عن وجود جذر الوحدة في حالة القاطع والاتجاه Trend and Intercept.

جدول (01): اختبار جذر الوحدة لبيانات متغيري الانفتاح الاقتصادي والاستثمار

Variable	PP
	Level
Y_t	-5.79***
X_t	-5.38***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة.

*** معنوي عند احتمال خطأ 1%

يلاحظ من الجدول (01) رفض فرضية عدم سكون بيانات متغيرات الدراسة X_t و Y_t عند المستوى level، أي أنهما ساكنين، وبذلك تصبح بيانات الدراسة متساوية التكامل، بمعنى أنها متكاملة عند المستوى (من الدرجة صفر)، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك (المتساوي) على البيانات.

3.4 اختبار التكامل المشترك **Cointegration test**: يوضح الجدول (02) نتائج اختبار جونسون Johansen للكشف عن التكامل المشترك في بيانات متغيرات الدراسة:

جدول (02): اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

assumption: Linear deterministic trend in the data				
Series: Y_t , X_t				
Lags interval: 1 to 1				
Eigenvalue	Likelihood Ratio	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value	Hypothesized No. of CE(s)
0.28	16.83	15.41	20.04	None **
0.03	1.51	3.76	6.65	At most 1**
*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level				
L.R. test indicates 1 cointegrating equation(s) at 5% significance level				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة.

يلاحظ من الجدول (02) رفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك عند احتمال خطأ 5%، وذلك لأن القيمة المحسوبة لنسبة الاحتمال Likelihood Ratio (16.83) في النموذج تفوق القيمة الحرجة Critical Value (15.41)، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة، أي وجود متجه واحد للتكامل المشترك، وبهذا يمكن الحكم بوجود علاقة توازن طويلة المدى بين الانفتاح الاقتصادي والاستثمار، ولا يبتعدان عن بعضهما البعض كثيراً. ونستنتج من ذلك أن متغيرات السلسلة الزمنية متكاملة ويمكن استخدامها عند مستوياتها في تقدير النموذج.

4.4 تقدير النموذج واختبار المشاكل القياسية: يوضح الجدول (03) نتائج تقدير النموذج رقم (01) بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

جدول (03): نتائج تقدير النموذج رقم (01)

المتغير التابع Y_t في النموذج (1)			
المتغير المستقل	المقدرات	إحصائية (t)	الاحتمال
Constant	12.12916	189.8139	(0.000)
X_t	0.339654	1.621574	(0.112)
(Adj R^2 = 0.034), (Prop F = (0.112)), (DW = 1.38) (R^2 = 0.054)			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة.

يلاحظ من الجدول (03) عدم معنوية مقدرة معلمة المتغير X_t ، حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.112) وهي أكبر من 0.05. كما يلاحظ ظهور مشكلة ارتباط ذاتي، حيث أن قيمة ديرين واتسون ($DW=1.38$) وهي بعيدة من الرقم 2. ولذلك سيتم علاج مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق إضافة دالة الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى $AR(1)$ إلى النموذج (01) (أحمد، 2022) ليصبح كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + AR(1) + \mu_t \dots (02)$$

الجدول (04) يوضح نتائج علاج مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج (02).

جدول (04): نتائج علاج مشكلة الارتباط الذاتي

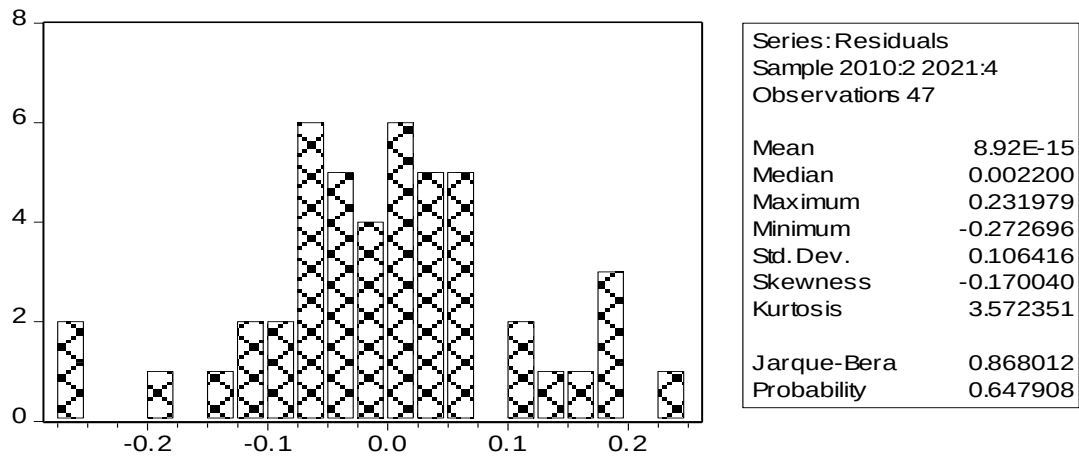
المتغير التابع Y_t في النموذج (2)			
المتغير المستقل	المقدرات	إحصائية (t)	الاحتمال
Constant	12.19433	155.3237	(0.000)
X_t	0.529267	2.091604	(0.042)
$AR_{(1)}$	0.254057	1.820605	(0.076)
(Prop F = (0.023)) (DW = 2.10) (Adj R ² = 0.12) (R ² = 0.16)			
Prop ARCH Test = (0.95) Prop White Test = (0.15)			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة.

يلاحظ من الجدول (04) أن إحصائية اختبار ديبرن-واتسون DW قريبة من العدد 2 وذلك يوضح عدم وجود ارتباط ذاتي (Dougherty, 2011). وتوضح القيمة الاحتمالية لاختبار أرش ARCH والتي تساوي 0.95 وهي أكبر من 0.05 ، توضح قبول فرضية عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، كما أن معنوية مقدرة معلمة الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى $AR_{(1)}$ عند مستوى 10% تؤكد ذلك. وتوضح القيمة الاحتمالية لاختبار وايت (Prob White = 0.15) قبول فرضية عدم وجود مشكلتي اختلاف التباين وسوء التوصيف في النموذج.

لتشخيص التوزيع الطبيعي للبواقي سيتم استخدام اختبار جارك-بيرا Jarque-Bera، والشكل (01) يوضح نتائج هذا الاختبار:

شكل (01): اختبار جارك-بيرا Jarque-Bera



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة.

يلاحظ من الشكل (01) أعلاه أن البواقي تتوزع توزيع طبيعي، حيث أن إحصائية Jarque-Bera تساوي 0.868 والقيمة الاحتمالية (Probability = 0.648) أكبر من 0.05 لذلك نقبل فرضية أن البيانات تتوزع توزيع طبيعي. وبذلك يصبح النموذج المقدر لأثر الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار كما يلي:

$$Y_t = 12.19433 + 0.529267X_t + 0.254057AR_{(1)} + e_t \quad \dots\dots\dots(04)$$

5.4 مناقشة النتائج:

استناداً إلى التحليل السابق فقد تم التحقق من سكون المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة لفليبس-بيرون PP، وأشارت نتائج الاختبارات إلى سكون بيانات الدراسة عند المستوى. وبذلك أصبحت البيانات مؤهلة لاختبار التكامل المشترك، حيث تم استخدام اختبار جونرسون للتكامل المشترك وأوضحت نتائجه قبول فرضية وجود تكامل مشترك.

أوضحت النتائج وجود مشكلة الارتباط الذاتي وتم علاجها بإضافة نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأول $AR(1)$ وأصبح النموذج خالي من مشاكل الارتباط الذاتي واختلاف التباين وسوء توصيف النموذج. أوضحت النتائج رفض فرض عدم وجود أثر معنوي للانفتاح الاقتصادي على الاستثمار في المملكة العربية السعودية عند احتمال خطأ 5%.

مقدرة معلمة β_1 تساوي 0.53 وهي موجبة الإشارة متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وتوضح أنه إذا زاد الانفتاح الاقتصادي بريال واحد فإن الاستثمار يزيد بمقدار 53 هللة.

5. خاتمة:

ختاماً تناولت العديد من الدراسات التي أجريت في دول مختلفة علاقة الانفتاح الاقتصادي بالنمو الاقتصادي وأخرى تناولت علاقته بالاستثمار الأجنبي، لكنها أغفلت الاستثمار المحلي، وجاءت هذه الدراسة في ذات الصياغ لتسد هذه الفجوة، وهدفت إلى قياس أثر الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار في المملكة العربية السعودية. وتم اختبار الفرضية باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة من الربع الأول للعام 2010 إلى الربع الرابع للعام 2021م. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للانفتاح الاقتصادي على الاستثمار في المملكة العربية السعودية عند احتمال خطأ 5%. تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (قبايلي ودباي، 2022) بأن زيادة الحرية الاقتصادية تؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي. وتوضح النتائج أن زيادة الانفتاح الاقتصادي بريال يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار 53 هللة. وتشير النتائج إلى أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.16 وهو يوضح أن القدرة التفسيرية للنموذج تساوي 16%. السياسة الاقتصادية التي تخص نتائج الدراسة هي أن الانفتاح الاقتصادي يمكن أن يزيد الاستثمار في المملكة، ولذلك توصي الدراسة بزيادة الصادرات والواردات وزيادة الانفتاح الاقتصادي نحو العالم الخارجي لزيادة الاستثمار.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية

- أبو رياش سيف نواف، وغزو عبدالله محمد. (2022). التحديات الاستثمارية التي تواجه المستثمرين في المناطق التنموية الأردنية: إقليم الوسط حالة دراسية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. 19(2) الصفحات 393-428.
- أحمد عماد عمر أبكر. (2022) مضاعف التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية دلتا العلوم والتكنولوجيا. 15 الصفحات 175-194.
- بأداوي سردان عثمان خضر، وفرهنك الياس عبدالكريم الياس، ومصطف مظفر حمد. (2021). قياس وتحليل أثر سياسة الانفتاح الاقتصادي على معدلات البطالة والتضخم في الاقتصاد التركي خلال المدة 1990-2020. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. 70(1) الصفحات 4-23.
- تالي ندى وطاهر أحمد. (2022). استعمال انحدار النواة في تقدير معادلات انموذج الانحدار بحدود خطأ عشوائي مرتبط ذاتياً مع تطبيق عملي. مجلة الإدارة والاقتصاد، 132. الصفحات 234-247.
- حسن عباس فؤاد، والصعيدى عماد حسنين، (2018). التحليل الاقتصادي الكلي (النظرية المتوسطة)، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- حيمور مصطفى، (2023). نمذجة اقتصادية وقياسية لتأثير مساهمة الانفتاح التجاري في تحسين الأداء الاقتصادي الجزائري في الفترة من 2000-2020. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 13(1). الصفحات 313-331.
- الزبون عطاء الله علي. (2019). التجارة الخارجية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- زدون جمال ، وبن ديمة نسرين، وبن جدو عائشة. (2019). الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014. مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، 3(2). الصفحات 346-361.
- الزركوش علياء حسين خلف. (2019). تحليل العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي واستدامته في العراق. مجلة الجامعة العراقية، 44(1). الصفحات 337-355.
- السبحاني عبد الجبار. (2016). مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، مطبعة حلاوة، الأردن.
- صادق جميلة، ودريال عبد القادر. (2019). محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الجديدة " الجديدة " للتجارة الدولية. مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، 3(3). الصفحات 568-585.
- عبدالعزيز طيبة، وعبد القادر زملاوي. (2019). أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة من 1990-2017. مجلة البشائر الاقتصادية، 5(1). الصفحات 54-73.
- العلواني شيماء حامد، والعساف نزار ذياب، والمحمدي مهند خليفة. (2022). قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2018). مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 14(2). الصفحات 77-94.
- فرج محمد الحسن، والمنصور منصور أحمد، خليل فائزة محمد الحسين. (2014). نماذج الاستثمار في السودان. مجلة أماراباك، 5(15). الصفحات 69-78.
- قبالي الحاجة، ودباحي يمينة. (2021). أثر الحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2002-2019). مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11(3). الصفحات 367-394.
- قروي صباح، وبلقاسم ماضي. (2018). دراسة تقييمية لواقع التنمية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي. مجلة رماح للبحوث والدراسات، 26. الصفحات 236-256.
- المانع إدريس عمر. (2021). الاستثمار وتطبيقاته في المصارف الإسلامية. دار التعليم الجامعي. الإسكندرية، مصر.
- الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء، الناتج المحلي الإجمالي، السلاسل الزمنية، المملكة العربية السعودية، <https://www.stats.gov.sa/ar/823>، تمت زيارته في 25 سبتمبر 2023 م.
- الموقع الرسمي للهيئة العامة للتجارة الخارجية، 2023، المملكة العربية السعودية، (gaft.gov.sa)، تمت زيارته في 23 سبتمبر 2023 م

2.6 المراجع الانجليزية

- Ali Guzar, and Rafiq Sara. (2019). Analyzing the Role of Trade Openness in Economic Growth of Pakistan. *Journal of JISR-MSSE*. 17, 2. P 109-120.

- Astivia, Oscar L. Olvera, and Zumbo, Bruno D. (2019). Heteroskedasticity in Multiple Regression Analysis: What it is, How to Detect it and How to Solve it with Applications in R and SPSS. *Journal of Practical Assessment, Research & Evaluation*, 24 (1), pp 1-17
- Dmitry, Burakov., Maxim Intse., & Max Freidin. (2018). Energy consumption, trade openness and exchange rate impact on foreign direct investment in union state of Russia and Belarus. *International Journal of Energy Economics and Policy*. 8 (4), pp 77-82.
- Dougherty, Christopher. (2011). Introduction to Econometrics. Oxford University Press. 4th ed. New York.
- Ghulam Ghouse., Saud Ahmad Khan., Atiq Ur Rehman., and Muhammad Ishaq Bhatti. (2021). ARDL as an elixir approach to cure for spurious regression in nonstationary time series. *Mathematics*, 9(22). <https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.3390/math9222839>
- Giacomo, Chiarot, and Claudio, Silvestri. (2023). Time Series Compression Survey. *Journal of ACM Computing Surveys*, 55, (10), pp 198:1-198:32.
- Gräbner, C., Heimberger, P., Kapeller, J., & Florian Springholz. (2021). Understanding economic openness: a review of existing measures. *Rev World Econ*. 157, pp 87–120.
- HUONG, LE And LY, BUI, (2022). THE IMPACTS OF TRADE OPENNESS ON INDUSTRIAL PERFORMANCE AT REGIONAL AND PROVINCIAL LEVELS IN VIETNAM. *JOURNAL OF ECONOMIC DEVELOPMENT*. (47), (1), pp 85-107.
- Iulia, ELENES PLATONA. (2022). Trade Openness, Investment Freedom- Selected Country Risk Indicators, Impact On Foreign Direct Investments, A Panel Vector Autoregression Model Approach. *Annals of Faculty of Economics, University of Oradea, Faculty of Economics*, 2(2), pp 198-205. [019.pdf \(steconomieuoradea.ro\)](https://www.steconomieuoradea.ro/019.pdf)
- Jang C. Jin, (2021). The benefits of economic openness for North Korea. *JOURNAL OF ASIAN-PACIFIC ECONOMIC LITERATURE*, 34(4). P 151-164.
- Jishun, Zhou and Xiaoyu, Hong. (2023). What You Import Matters. *Emerging Markets Finance & Trade*, 59 (8). 2456–2469
- Peter, Kitonyo. (2020). Foreign Direct Investment and Growth in the COMESA Region: Is Trade Openness Important? *Journal of Emerging Issues in Economics, Finance & Banking*, 9 (1), pp 3026-3042.
- Prombutr Wikrom & Lockwood Lary. (2020). The Q Theory Model: Evidence from U.S. Market and non U.S. Market, *Quarterly Journal of Finance & Accounting*. 58 (4), pp1-33.
- Qiannan Zhang, Xiaowen Huang, Miraj Ahmed Bhuiyan & Zekai Huang. (2022). Influence of Economic and Financial Openness in Urban Agglomerations of Major Bay Areas , *Emerging Markets Finance and Trade*. 58 (13), pp 3689–3710.
- Ru Gao and Xin Yu, (2020). How to Measure Capital Investment Efficiency: a literature synthesis. *Accounting & Finance*, 60, pp 299-334.

7. الملاحق:

جدول (01): بيانات متغيرات الدراسة

القيمة بالأسعار الثابتة (2010 سنة أساس بملايين الريالات السعودية) ربع سنوية				
السنة	الدخل (Y_t)	الاستثمار (I_t)	الصادرات (X_t)	الواردات (M_t)
2010Q1	471,12	124,429	237,395	142,903
2010Q2	485,72	159,577	243,632	175,270
2010Q3	489,98	149,856	246,409	162,958
2010Q4	533,94	178,719	254,431	172,131
2011Q1	520,55	133,554	258,828	146,879
2011Q2	537,66	172,443	263,536	177,105
2011Q3	556,36	189,421	275,528	189,248
2011Q4	564,21	173,607	283,793	175,758
2012Q1	566,99	166,208	286,018	181,956
2012Q2	573,72	174,370	292,220	194,274
2012Q3	583,02	173,141	270,093	182,701
2012Q4	572,95	175,726	269,998	182,813
2013Q1	568,08	167,717	271,287	186,612
2013Q2	583,51	185,458	279,963	199,839
2013Q3	605,52	205,205	284,716	190,477
2013Q4	601,57	138,709	284,359	191,927
2014Q1	604,95	161,835	284,533	204,498
2014Q2	607,00	174,844	276,704	191,544
2014Q3	615,83	213,533	268,905	219,198
2014Q4	617,05	191,490	269,402	204,615
2015Q1	621,21	162,404	276,825	184,834
2015Q2	639,60	192,947	281,505	210,835
2015Q3	642,72	213,851	275,494	212,733
2015Q4	641,68	213,081	273,278	202,009
2016Q1	638,89	166,271	303,317	176,398
2016Q2	642,87	175,411	298,567	172,551
2016Q3	652,39	162,637	296,515	143,284
2016Q4	653,59	184,703	297,247	170,492
2017Q1	635,48	153,623	293,772	159,502
2017Q2	640,58	187,222	286,626	179,163
2017Q3	647,26	155,762	288,062	150,923
2017Q4	645,24	167,844	290,392	175,403
2018Q1	655,61	171,690	293,522	168,359
2018Q2	654,24	142,176	313,514	171,587
2018Q3	663,49	143,617	316,375	160,741
2018Q4	666,69	152,617	318,412	181,692
2019Q1	664,70	163,829	306,730	175,376
2019Q2	660,04	169,691	299,364	190,280
2019Q3	658,82	174,075	293,586	185,359
2019Q4	660,86	211,961	280,091	196,741
2020Q1	652,05	156,190	276,908	153,093
2020Q2	620,43	155,890	278,126	147,137
2020Q3	625,08	148,993	243,166	135,554

164,268	261,316	156,899	638,07	2020Q4
155,301	250,354	162,047	630,88	2021Q1
151,066	256,567	148,054	632,28	2021Q2
143,918	277,332	146,077	668,20	2021Q3
169,787	294,908	156,434	678,74	2021Q4

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الهيئة العامة للإحصاء (2023) <https://www.stats.gov.sa/ar/823>